بتاريخ 06 شوال 1445
الاوامر

الجلسة 75

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

تذكيرٌ للأبحاث الماضية

لم نَزَل نَتحاوَر حولَ شُبهةِ الجَبر ـ وهي أنّ إرادةَ الإنسان إمّا مسبوقةٌ بإرادةِ الله تعالى بحيث ستَستَتبِعُ القهرَ والجبر، فلا يُعقَل أيُّ تكليفٍ و ثوابٍ و عقابٍ نهائيّاً، و إمّا مسبوقةٌ بإرادتِه الأخرى بحيث سيُنتِجُ التّسلسلَ ـ

و قد استَطلَعنا إجابةَ صاحبِ الكفاية ـ ضمنَ موطنين ـ تماماً، إلا أنّه قد فشِلَ في طَمسِ الجَبر بل قد تَزحلَقَ فيه.

ثمّ تَطرّقنا إلى تحقيقةِ المحقّقِ الاصفهانيّ[1] ـ و كنّا قد اصطَفَينا مقالتَه في الدّورة الأصوليّة الماضيةِ ـ ثمّ طَرَحنا مُعتقَدَ المحقّق النّائينيّ أيضاً بضمّ إشكالاتِه تماماً، ثم استَعرَضنا بياناتِ المحقّقينَ الدّاماد و البُروجردي و الخُمينيّ ـ و نَجلِه أيضاً ـ

فمثلاً إنّ المحقّق البروجرديّ[2] قد انتَمى إلى مُعتقَدِ المحقّق النّائينيّ أيضاً بحيث قد أعادَ الإرادةَ إلى عنصرِ الاختيارِ و قد اعترَضنا عليه مسبقاً بأنّا لا نَمتَلِكُ عنصراً رابعاً عقيبَ الإرادةِ يُسمّى بالاختيار، بل لو تَسلّمنا وجودَ الاختيارِ لتَسائَلناه حينئذٍ بأنّه من أينَ جاءَ هذا الاختيار فلو جاءَ نَبَعَ عن اختيارٍ آخرَ لتَسلسلَ و لو نَبَع عن اختيارِ الله تعالى لوقعنا في الجبر.

و أمّا العائدةُ الهامّةُ من هذه الأبحاث، فستُجدي لنا التّفقُّهَ في أمثالِ الآياتِ التّالية: «و إن تصبهم حسنةٌ يقولوا هذه من عند الله و إن تصبهم سيئةٌ يقولوا هذه من عندك قل كلٌ من عند الله فما لهؤلاءِ القومِ لا يَكادونَ يَفقهونَ حديثاً * مٰا أَصٰابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ وَ مٰا أَصٰابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ»[3] و كذا الآيةُ: «وما رميت إذ رميتَ و لكنّ الله رمى و ليُبليَ المؤمنينَ منه بلاءً حسناً»[4] و كذا الآيةُ «ما تشاؤونَ إلا أن يَشاءَ الله»[5] فببركةِ هذه المُناقشاتِ سيَنجلي ظهورُ الآيةِ الكريمة تماماً لأنّها تِشيرُ إلى مَكتبِ "الأمرِ بين الأمرين" بحيث إنّ فاعليّةِ الإنسانِ تَتشارَك مع فاعليّةِ الله جلّ و علا، لا التّفويض للإنسانِ بنحوٍ تامّ و لا الجبر الإلهيّ بلونٍ مطلقٍ.

اصطفاءُ مقالةِ المحقّق الخمينيّ

و عقيبَ الاستشكالاتِ التي أوردناها تجاه بياناتِ الأعلام، قد قادَنا المقامُ كي نَنغَمِرَ في دقّةِ المحقّق الخمينيّ حيث قد أجادَ الإجابةَ على الجَبرِ بل قد تَفوّقَ على تحقيقةِ المحقّقِ الاصفهانيّ تماماً لأن المحقّقَ الاصفهانيّ لم يُبالِ بمنشأِ الإرادةِ فسواءٌ جاءَتِ الإرادةُ الإنسانيّةِ من إرادةٍ ممكنةٍ أخرى أم من إرادةٍ أزليّةٍ فإنّ الإنسانَ يُعدّ مختاراً في انتخابِ أحدِ الطّرفين ثمَّ جاءَ بالنَّقض على الفعلِ الإراديّ الإلهيّ بأنّ اللهَ مُختارٌ بالإرادةِ تماماً بلا تسلسلٍ و لا جبرٍ في إرادتِه.

و لكن نُلاحظُ عليه بأنّ الفعلَ الإلهيَّ ليس محطَّ النّزاعِ أساساً لأنّه مسلّمٌ عقلاً بل يَرتَكِزُ الإشكالُ على إرادةِ الإنسانِ المُمكنة حيث إنَّ الممكنَ بحاجة إلى العلّة فيَتجَدَّد المحذورُ ـ التّسلسل أو الجبر ـ بينما إرادةُ الله تُعدُّ ذاتيّةً بلا حاجة إلى علّةٍ، فبالتّالي إنّ المحقّقَ الاصفهانيَّ لم يَحُلّ عُقدةَ الإشكالِ ـ نظير الأسفار ـ

و لهذا قد توصّلنا إلى منهجِ المحقّق الخمينيّ بأنّ الأفعالَ الإنسانيّةَ على نَمَطَينِ:

1. بعضُها بحاجة إلى آليّات ماديّةٍ و جرمانيّةٍ.

2. وبعضُها مجرَّدةٌ عن الآلات نظيرُ خلقِ التّصورات بحيث يخلُقُها الذّهنُ البشريُّ غَنيّاً عن المقدّمات و الوسائل إذ جوهرةُ النّفسِ تُعدُّ مجرّدةً ـ غيرَ مركَّبة ـ.

فبالتّالي ستُصبِحُ فاعلةً بالعِناية و فاعلةً بالتَّجليّ، و قد خلَقَها الله عليّتَها ـ للأمور الباطنيّةِ ـ بنحوٍ قد أصبَحتِ معاليلُها مكنونةً في ذاتِ الإنسانِ يَخلقُها بنفسه كيفَما شاء، فلو تَوجَّهتِ النّفسُ إلى جوفِها ـ تفصيلاً ـ لَتحقَّقتِ المَعاليلُ الإجماليّة ـ كالإرادةِ و التّصوّر ـ حسبَ مُتَطلَّبِها تماماً، إذ نمطُ النّفسِ هو التّجرّدُ فببركتِه قد تَوفّرَت المَعاليلُ الباطنيّةُ في النفس بلا وسائطَ و وسائلَ، بل بمحضِ التّصور أو الإرادةِ أو... سيَتولّدُ المطلوبُ في النّفس، بلا حاجةٍ لتَسلسلِ الإرادات و لا لتكاثُرِ التّصوّراتِ.

فمن هذا المُنطَلَق، قد اتّضَح أنّ هناك فارقاً ظريفاً ما بين العَزم و الإرادةِ ـ من أوصاف الفعليّ للنفس ـ و بينَ الحُبّ و البُغضِ ـ من أوصافِ الانفعاليّ للنّفس ـ فإنّ النفسَ في البِدايةِ تَخلُقُ الإرادةَ بلا مقدّماتٍ بخلافِ الحبّ و البُغض فإنّهما انفعاليّان، ولهذا لو ماتَ الإنسانُ لتَحرَّرتِ النّفسُ عن قيد المادّة ـ البدن المركّب ـ و لَازدادَ تشرُّفها على العالم بحيث ستَتكاثُر سعةُ معلوماتِها تجاه الأشياء و الحوادِث.

فبالنّهاية، إنّ الله سبحانَه قد استَودَعَ قبائِحَ الأعمال و محاسنَها في جوفِ الإنسانِ بنحو الإجمال حيث قال تعالى: «فألهَما فجورَها و تقواها».[6] فجَذرُ الاختيارِ هو عينُ خلاقيَّة النّفس للإرادةِ و عينُ فاعليّةِ النّفسِ لانتخابِ أحد الطّرفَينِ فإنَّ هذه العمليّةَ ناتجةٌ من أفعال النّفس ـ وفقاً للمحقّق النائينيّ و الاصفهانيّ ـ لا من أوصاف النفس، فلا تَحتاج إلى مسبوقيّةِ إرادةٍ أخرى أو إرادةٍ أزليّة قهريّة.

و هناك مؤيّداتٌ نقليّةٌ أخرى تَدعَم مقالة المحقّق الخمينيّ، سنسشر إليها لاحقاً.

---

[1] حيث قد أناطَ اختيارَ الإنسانِ ـ و الفعلَ الإراديّ ـ على سبقِ مطلقِ الإرادة سواءٌ نَبَعتِ الإرادةُ من إرادةٍ ممكنةٍ أخرى أم من إرادة أزليّة قهريّةٍ، و حيث إنّ الإرادة تُعدّ من الصفاتِ النّفسانيّة فبالتّالي إنّ نفسَ الإنسانِ هي التي تُريدُ و لا تُريد، فصرّح بأنّ هذا المِقدار من الاختيار سيَضربُ الجبرَ و الانقهارَ.

[2] و قد استَعرضنا سلالةَ مقالتِه مسبقاً: 1. إنَّ دارَ الكَون يدورُ مدارَ العِلل و الأسباب فحسب. 2. إنّ الجعلَ البسيطَ الإلهيّ قد تعلَّقَ بخلقِ العلّة و السبّب فحسب لا بجعل العليّةِ التي هي ذاتيّةُ الشّيئ إذ لا قابليةَ لها لجعلِ الجاعلِ إطلاقاً ـ لا بسيطاً و لا غيرَه ـ 3. إنّ أفعال الإنسانِ تَصدُر عن اختياره لا عن عنصر الإرادة ـ سواء الإرادة الإلهيّةُ أو غيرُها ـ كي نَقَعَ ضمنَ نزاعِ الجبر. 4. إنّ قوّةَ الاختيار تُعدُّ من ذاتيّات النّفس البشريّ، فالنّفسُ هي التي تَخلُق هذا العنصرَ النَّبيلَ فحسب، وحيث إنّ الجسمَ البشريّ قد تركَّبَ من الماديّات الحَجيمةِ، فعنصرُ الرّوحِ البشريّ أيضاً قد خُلِقَ من حقائقَ لطيفةٍ حيث يَميل إلى جَهَتَي المَلكوتِ و العالَمِ الأسفَل، فاختيارُه لأحدِ الصَّوبَين يُعدّ من من ذاتيّات النّفس البشريّ و مُميّزاتِه عن الحَيَوان بتاتاً. 5. إن ضابطةَ الاختياريّةِ هي أنّ الفعلَ مسبوقٌ بنفس عمليّةِ الاختيار لا مسبوقٌ بالإرادة كما زعَمَه الشيخ الآخوند و الفلاسفةُ كي يُنتِجَ مأساةَ الجبرَ.

[3] سورة النّساء الآية 78 و 79.

[4] سورة الأنفال، الآية 17.

[5] سورة الإنسان، الآية 30. سورة التّكوير الآية 29.

[6] و كذا قد صرّحت آيةٌ أخرى بهذه النّقطةُ: و لكنّ الله حبّبَ إليكمُ الإيمانَ و زيّنَه في قلوبِكم و كرّهَ إليكم الكفرَ و الفسوقَ و

العصيانَ. سورة الحجرات الآية7.